

من وزيرة المالية  
إلى

N° 906

07/10/2021

**الموضوع:** حول الانتفاع بأحكام الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2019  
**المرجع:** مكتوبك الوارد بتاريخ 28 ماي 2021

لقد ذكرت بمقتضى مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه أنك وكيلة شركة خبرة في المحاسبة أحدثت خلال شهر ديسمبر 2020، وأنك كنت قبل استقالتك تشغيل منصب مديرة محاسبة ببنك وأنك مرسمة بهيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية منذ شهر نوفمبر 2020 مبينة أن مهامك الحالية على رأس الشركة المحدثة خلال سنة 2020 أشمل من المهام التي كنت تمارسها بالبنك.

فطلبت بالتالي معرفة هل يمكن للشركة المحدثة سنة 2020 الانتفاع بالإعفاء المنصوص عليه بالفصل 13 من قانون المالية لسنة 2019.

جوابا، يشرفني إعلامك أنه تم بمقتضى الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2018 إعفاء المؤسسات المحدثة والمتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط خلال سنتي 2018 و2019 من غير تلك النشطة في القطاع المالي وقطاعات الطاقة، باستثناء الطاقات المتجددة، والمناجم والبعث العقاري والاستهلاك على عين المكان والتجارة ومشغلي شبكات الاتصال، من الضريبة على الدخل أو من الضريبة على الشركات لمدة 4 سنوات ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

كما تم بمقتضى الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2019 منح نفس الامتياز للمؤسسات المحدثة والمتحصلة على شهادة إيداع تصريح بالاستثمار لدى المصالح المعنية بقطاع النشاط خلال سنة 2020.

ويستوجب الانتفاع بالإعفاء مسك محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات والدخول طور النشاط الفعلي في أجل أقصاه سنتان ابتداء من تاريخ التصريح باستثمار الإحداث.

ولا يمكن للمؤسسات المحدثة في إطار عمليات إحالة أو تبعا للتوقف عن النشاط أو تبعا لتغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك لممارسة نفس النشاط المتعلق بنفس المنتج أو بنفس الخدمة وكذلك المؤسسات المكونة بين أشخاص يمارسون نشاطا من نفس طبيعة نشاط المؤسسة المحدثة والمعنية بالامتياز الانتفاع بالإعفاء المذكور.

بالتالي، وفي الحالة الخاصة، بإعتبار أن نشاطك السابق كمديرة محاسبة بالبنك هو من نفس طبيعة نشاط الشركة المحدثة التي تشغلين حاليا منصب وكيلتها والمتمثل في الخبرة في المحاسبة، فإنه لا يمكن للشركة المذكورة الانتفاع بالإعفاء المنصوص عليه بالفصل 13 من قانون المالية لسنة 2019.

وتقبلي، سيدتي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام  
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

الطبيب العام  
للدراستات والتشريع  
يحيى المشعل